

المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

- عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة - .

*Environmental contracting projects as a mechanism to achieve sustainable development - Presenting successful international and national experiences.*د/ بن خديجة منصف¹ * & ط.د/ عبيد وهيبة²كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سوق أهراس، benkhedidjam81@gmail.comكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، wahibaabid@ymail.com

النشر: 2019/12/31

القبول: 2019/11/22

الاستلام: 2019/10/25

مستخلص:

تهدف الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية المشاريع المقاولاتية في اقتصاديات الدول بصفة عامة، والمشاريع المقاولاتية البيئية كمشاريع مبتكرة ومبدعة صديقة للبيئة بصفة خاصة، وإبراز الدور الذي تلعبه هذه المشاريع في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف جوانبها، وذلك من خلال عرض بعض التجارب الناجحة محليا ودوليا. تم التوصل إلى جملة من النتائج كان أهمها: وجود اهتمام كبير بالمشاريع المقاولاتية البيئية على المستوى العالمي، واهتمام محسوس بهذه المشاريع وطنيا، إضافة إلى تأثير إيجابي لهذه المشاريع في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المشاريع المقاولاتية البيئية، التنمية المستدامة، مشروع الجزائر البيضاء، دولة السويد، شركة نوكيا.

تصنيف JEL : F11 ؛ F11**الكلمات المفتاحية:** الميزة التنافسية، منظمة الأعمال الريادية، الميزة التنافسية المستدامة.**Abstract:**

This paper tries to shed light on the importance of entrepreneurial projects in the countries' economy in general, and on the environmental entrepreneurial projects as innovative and creative environmentally friendly projects in particular, It also emphasizes the role of these projects in achieving sustainable development in all its various aspects, Through introducing some successful national and international experiences.

The most important results reached include: the great interest in environmental entrepreneurial projects at the international level, and the significant interest of these projects at the national level, in addition to; the positive impact of these projects in achieving a sustainable development.

Key words: Entrepreneurship, Environmental entrepreneurial projects, Sustainable Development, Project "The White Algeria", The State of Sweden, Nokia Company.

JEL Classification : F11 ؛ F11

1. مقدمة:

لقد عرف النظام الاقتصادي العالمي تطورات يمكن اعتبارها السبب الرئيسي في تباين المكانة التي احتلتها المقاولاتية، والتي أثبتت وجودها نتيجة للاضطرابات الاقتصادية الكثيرة التي أثرت سلبا على المؤسسات الكبيرة وأدت الى ارتفاع محسوس في معدلات البطالة وغيرها، ما سمح بفتح مجالات واسعة لإنشاء عدد كبير ومتزايد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنشط في مختلف الميادين، وهكذا أصبح الاهتمام بالمقاولين وعملية إنشاء المؤسسات الجديدة لما تساهم به في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومع بروز مفهوم التنمية المستدامة عام 1992 ومحاولة إعطاء صورة جديدة للتنمية والابتعاد عن الطرق التقليدية المعهودة لها، وفي ظل الاشتراطات العالمية الجديدة المتعلقة بحماية البيئة، بات من المؤكد أن هذه القضية تعني ضمان سلامة الإنسان التي لا تتحقق إلا بتوفير بيئة سليمة وملائمة خالية من التلوث، والتي لا تتحقق أساسا إلا عن طريق الابداع والابتكار في ايجاد مشاريع ومبادرات صديقة للبيئة وتوفير منتجات خضراء وتقديم مُقْتَرَحَاتٍ على شكل حُلُولٍ مستديمة؛ بغرض التقليل من المشاكل المرتبطة بالأبعاد الرئيسية الثلاثة للتنمية المستديمة (المشاكل الاقتصادية، المشاكل الاجتماعية، والمشاكل البيئية)، وهو الأمر الذي لن يكون إلا من خلال الأداء الجيد والفعال للمشاريع والمؤسسات والعمليات المقاولاتية التي تستوجبُ تبني سياسات وبرامج تتوافق والفكر المقاولاتي (كالابتكار والإبداع، والمسؤولية الاجتماعية...)

من جهة، والتنمية المستدامة من جهة أخرى.

وقد برزت في إطار ذلك عدة مبادرات ومشاريع دولية ومحلية تميّزت عن طريق ابداعاتها وابتكاراتها بالتزامها البيئي ومسؤوليتها اتجاه المحافظة على البيئة دون الإضرار بمكاسبها المادية، على غرار بلد السويد وشركة نوكيا دوليا ومشروع الجزائر البيضاء محليا.

وعليه نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن تحقق المشاريع المقاولاتية البيئية أبعاد التنمية المستدامة ضمن واقع أدائها الاقتصادي، وذلك من خلال عرض تجارب دولية ومحلية ناجحة؟.

إن طرح الأسئلة التالية يمكن أن يساهم في توضيح إشكالية الدراسة:

- ما المقصود بالمشاريع المقاولاتية؟ وما هي أنواعها.
- ما هي خصوصيات المشاريع المقاولاتية البيئية؟ وكيف تساهم في تحقيق التنمية المستدامة؟
- إلى أي مدى نجحت المشاريع المقاولاتية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها من خلال التجارب التي تم عرضها؟

أهمية الدراسة وأهدافها: تستمد الدراسة أهميتها كونها تتناول موضوعا بالغ الأهمية في الوقت الحالي وهو دور المقاولاتية البيئية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة. ومن جهة أخرى تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إبراز خصوصيات المشاريع المقاولاتية البيئية وأهميتها؛
- ✓ تشخيص الواقع المعاش في مجال المقاولاتية البيئية بدلالة التجارب الدولية والمحلية؛
- ✓ العمل على الاستفادة من التجارب الناجحة للمشاريع المقاولاتية البيئية التي تمكنت من دعم أبعاد التنمية المستدامة، ومحاولة الإقتداء بها في الجزائر وفقا لثقافتها وخصوصياتها.

المنهج المتبع:

لمعالجة الإشكالية التي تم عرضها سابقا؛ ومحاولة الإلمام بمختلف جوانبها، ورغبة في تحقيق الهدف العام تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لكونه يستخدم في دراسة المشكلات على حالتها الطبيعية من خلال جمع البيانات والمعلومات من الواقع وعرضها وتحليلها وتفسيرها، كما تمت الاستعانة بمصادر ثانوية والتي تفيد في عملية التأصيل النظري ومراجعة الأدبيات ذات الصلة بالموضوع، ممثلة في المراجع والكتب والدوريات، والمواقع الملائمة على شبكة الانترنت.

وللإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا البحث إلى المحاور التالية:

- أولا: المشاريع المقاولاتية - الماهية والأنواع.
- ثانيا: المقاولاتية البيئية والتنمية المستدامة.
- ثالثا: تجارب دولية ووطنية ناجحة في استدامة المشاريع المقاولاتية.

أولا: المشاريع المقاولاتية- الماهية والأنواع

شغلت المقاولاتية حيزاً من تفكير علماء الاقتصاد عامة، وعلماء الاقتصاد الصناعي والأعمال والمشاريع خاصة. ولقد تنبه علماء الإدارة إلى ضرورة توجيه البحث العلمي لدراسة ظاهرة المقاولاتية كونها إحدى التحديات التي رافقت بزوغ الثورة الصناعية (نعمة عباس الخفاجي، 2005، ص04) لمساهمتها الفاعلة في التنمية الاقتصادية الشاملة في جميع البلدان.

1. ماهية المقاولاتية:

إن المقاولاتية ظاهرة قديمة حديثة متجددة تحمل في طياتها معاني ورموز خيرة، فمنذ فجر التاريخ وهي تستخدم للدلالة على المبدعين والمبتكرين في شتى المجالات وعلى انجازاتهم المتعددة، ولقد مرت المقاولاتية بحقبة زمنية مليئة بالاسهامات العلمية وغزيرة الآراء والنظريات العلمية، من قبل العديد من الباحثين والعلماء في الحقول العلمية المختلفة (كعلم الاقتصاد، علم النفس، التسويق، الادارة الاستراتيجية، علم الاجتماع، علم التاريخ)، حيث من الصعب أن تتطور المقاولاتية في حقل علمي منفرد، ويشير العديد من

الباحثين إلى أن المقاولاتية ظاهرة معقدة؛ إذ لا توجد نظرية موحدة لها (مجدي عوض مبارك، 2009، ص17) لم يظهر إلى الآن إتفاق أو إجماع عالمي على مفهوم محدد للمقاولاتية، فقد تغيرت الترجمة العربية لمصطلح ENTREPRENEUR خلال العقود الأخيرة، فقد كانت منظّم ثم مقاول ثم تحولت في التسعينات إلى ريادة، لظهور الكثير من الإطارات في تلك الفترة ممن أقاموا مشاريع خدمات معلوماتية، خدمات الأنترنت، تجارة الهواتف المحمولة، وغيرها. هؤلاء الشباب استطاعوا خلال مدة قصيرة تحويل تلك المشاريع الصغيرة إلى شركات كبيرة (سعاد نانف برنوطي، 2005، ص28) لقد حاول جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter في عام 1934 إعطاء مفهوم المقاول والمقاولاتية، فهو اعتبر أن المقاول هو حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية. وإن المنتبع لآراء شومبيتر يرى أن للمقاولاتية أبعادا كثيرة منها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية، فالمشروع المقاولاتي يركز على الإبداع والقيادة حيث يمكن أن يكون منتجا جديدا أو طريقة جديدة في تقديم المنتج أو الخدمة؛ كما قد يكون الإبداع في مجال التسويق وتقديم السلع والخدمات أو في إدارة التنظيم وهيكلته، وكذلك تعتمد المقاولاتية على التنوع والتمايز وإدخال الطرق الجديدة. أما المقاول فهو فكل مخترع أو مجدد أو منظم، والأهم من ذلك أن دور المقاول يتمثل في إحداث تحول أو تغيير في سير التنمية الاقتصادية (بونوة شعيب وخلوط عواطف، ص03) في حين اعتبر هوزلنز hoselitz منذ 1952: أن "المقاول هو الفرد الذي تتوفر فيه مهارة الإبداع وروح القيادة" (خلوط عواطف، ص03) ويذهب Alain Fayolle ليرى بأنّ المقاولاتية هي: "حالات خاصة منشأة للثروات الاقتصادية والاجتماعية لديها درجة مرتفعة من عدم التأكّد بمعنى وجود الخطر، يشترك فيها أفراد ذوو سلوكيات تتصف بقبول التغيير والمخاطر المرافقة، إضافة للأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي" (Alain Fayolle, 2003, p17) وعموما لقد تطور مفهوم المقاولاتية مع تطور نظرة الدول المختلفة للأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى لتحقيقها، ففي الدول النامية فإن من يأخذ روح المبادرة والتحرك، ويخاطر وينشئ عملا جديدا يعمل من خلاله على المساهمة في أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتبر مقاولا، لذا فإن المقاول هو من يملك طرقا جديدة في ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق والمجتمع المختلفة.

من خلال ما سبق يمكن النظر للمقاولاتية على أنها عملية إنشاء شيء جديد قيم (منظمة جديدة أو تطوير منظمة قائمة)؛ من خلال تخصيص الموارد المالية والمادية والبشرية والوقت اللازم، إضافة إلى الأخذ بالمبادرة والرغبة في تحقيق الذات، والابتكار، والميل نحو المخاطرة؛ بهدف إيجاد قيمة مضافة.

يعتبر المقاول ذلك الفرد الذي يتمتع بصفات أخذ المبادرة وينظم الآليات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك يقبل بالفشل والمخاطرة. ولديه القدرة على طلب الموارد والعاملين والمعدات وباقي الأصول ويجعل منها شيئا ذا قيمة، ويقدم شيئا مبدعا وجديدا، وكذلك يتمتع بالمهارات والخصائص التي تمكنه من ذلك. (بلال خلف السكارنة، 2008، ص19).

2. روح المقاولاتية

لقد ازداد اهتمام الباحثين بدراسة هذا المصطلح نظرا لأهميته في تدعيم وتشجيع المقاولاتية، ولهذا هناك من ينتقد التصور الذي يعتبرها عملية التعرف على الفرص وجمع الموارد الكافية من أجل تحويلها إلى مؤسسة، بل ينظر إلى هذه العملية كنتيجة ممكنة التحقق لروح المقاولاتية وليس كمفهوم لها (دباح نادية، 2012، ص27)، حيث ترتبط روح المقاولاتية بالدرجة الأولى بغرس المبادرة لدى الشباب الناشئ في حقل الأعمال وتعميق مفهوم العمل الحر بينهم وتحفيزهم على إنشاء تنظيم مشروعات خاصة بهم، وترويج ثقافة التفكير التجاري الصحيح لتنمية المهارات والاستفادة من مصادر المعلومات المتنوعة للبحث والإستكشاف عن الفرص الواعدة لخلق جيل من الشباب ينطلقون فعليا من إحتياجات البيئة المحيطة بهم، والإهتمام بالمشاركة في الفعاليات المتنوعة لإثراء روح الحماس في فريق العمل في المجالات الفردية والجماعية (زايد مراد، 2010، ص09) ويعتبر اليوم "بيل غيتس" مؤسس شركة مايكروسوفت العملاقة نموذجا للمقاول لأنه أسس شركة صغيرة جدا للمباشرة بنشاط تصميم أنظمة للحواسيب الشخصية والذي كان عملا جديدا نتائجه غير معروفة، استطاع خلال سنوات أن يجعلها عملا عملاقا ناجحا. حصل نفس الشيء مع شركة فورد للسيارات، عندما إخترع "هنري فورد" تكنولوجيا جديدة لإنتاج السيارات، بدأ كعمل صغير ثم توسع تدريجيا مع زيادة خبرته.

ولذلك يجب أن ينشأ المفهوم الواضح للمشاريع المقاولاتية قبل تطبيق أية إستراتيجية تسعى لخلق هذه الثقافة في عالما خاصة، ونشر هذا النوع من الثقافة يتطلب جهدا كبيرا وعمليات متواصلة تشارك فيها جميع المنظمات المهنية والعلمية بما فيها الجامعات لإنتاج رجال أعمال مهرة ذوي كفاءات إبداعية تحقق لهم النجاح في بيئة عالم تتميز بالتغير بسرعة كبيرة. (فايز جمعة صالح النجار وعبد الستار محمد العلي، 2006، ص15)

3. أنواع المشاريع المقاولاتية

قبل الخوض في المشاريع المقاولاتية لا بد من الإشارة إلى أن المشروع المقاولاتي يمثل مخرجات المقاولاتية والمقاول في إطار فرصة ريادية يبحث عنها ويستثمرها المشروع، حيث تدعى العملية التي تكون المشروع بالمقاولاتية؛ كما تتجم المقاولاتية كعملية عن فعل المقاول. وهناك من يرى أن المشاريع المقاولاتية تتمثل في العمليات والأفعال التي تؤدي إلى خلق مشاريع جديدة، والمساهمة في تنمية وتطوير الابتكارات وتحمل مخاطر الدخول إلى السوق. (ظاهر محسن الغالبي ووائل محمد إدريس، 2007، ص561)

يمكن أن نصنف المشاريع المقاولاتية والمبادرات الفردية إلى ثلاثة أنواع كالآتي:

أ. **المشاريع الإبتكارية البحتة:** ويقوم فيها المقاول أو المبادر بنقل الفكرة الجديدة إلى منتج جديد وبيني نشاطا جديدا في عالم الأعمال، ومن بين الأمثلة في هذا المجال ما قام به " بل غيتس" مؤسس شركة ميكروسفت، (فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، ص13) وحسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتجنيد وتنسيق الموارد المختلفة من معلومات؛ موارد مالية؛ بشرية؛ وغيرها وذلك من أجل تجسيد الفرصة في شكل مشروع مهيكّل، وفي هذه الحالة هو قادر على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة.

ب. **المشاريع الإبتكارية المطورة من أفكار و معلومات و تكنولوجيا متوفرة:** ويقوم المقاول بتأسيس أعمال مقاولاتية بناء على أفكار ومعلومات وتكنولوجيا متوفرة، حيث يقوم بتوظيف التكنولوجيا المطورة لأغراض تخصصية في أعمال ومجالات أخرى مختلفة. وحسب هذا الاتجاه يعرف Shane و Venkataraman المقاولاتية بأنها العملية التي تتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية، ما يولد لدى المقاول الفطن رؤية مقاولاتية تدفعه لإنشاء مؤسسة بهدف استغلالها (دباح نادية، ص22)

ت. **الملكية لأعمال إبتكارية:** يعتبر هذا الوضع أقل أنواع الإبداع أو المقاولاتية، حيث أن الشخص المبادر يشترى مؤسسة أو يمتلك عملا، فالحاجة للإبداع والإبتكار أقل في هذا الوضع لكنه سوف يتحمل المخاطر المالية ويقتنص الفرص.

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك من يميّز بين المشاريع المقاولاتية وإنشاء المؤسسات، حيث يعتبرون المشروع المقاولاتي يتم إنشاؤه بصفة فردية (المقاول) وتتم إدارته بشكل مباشر ومستقل؛ في حين إنشاء المؤسسات يمكن أن يكون بصفة جماعية (مجموعة شركاء) وتسييرها عن طريق مجلس الإدارة (أو فرد مستقل)، ويذهبون إلى أبعد من ذلك على إعتبار أن المشروع المقاولاتي هو إنشاء مؤسسة غير نمطية تتميز بالإبداع، تكون أرباحها إحتكارية جراء حقوق الإبتكار، مع إرتفاع نسبة المخاطرة في السوق.

ثانيا: المقاولاتية البيئية والتنمية المستدامة

في ظل الاشتراطات العالمية الجديدة المتعلقة بحماية البيئة، ومع بروز مفهوم التنمية المستدامة في مؤتمر ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992 ومحاولة إعطاء صورة جديدة للتنمية والابتعاد عن الطرق التقليدية المعهودة لها، أصبحت التنمية تبنى على فكرة تهيئة المتطلبات الأساسية والمشروعة للجيل الحاضر دون أن يكون هناك إخلال بالمحيط الحيوي، على أن يهيئ للأجيال القادمة متطلباتهم، فإن المشاريع المعاصرة ملزمة بتطبيق قوانين البيئة المحلية والدولية واللوائح المعمول بها فيما يخص تصميماتها، وعملياتها بالإضافة إلى مراحل الإنتاج مما يجعلها تحمل على عاتقها مسؤولية التنمية المتواصلة فضلا عن

تطوير نشاطها من خلال تعزيز أدائها البيئي. والذي لا يتحقق إلا بضرورة الاتجاه إلى العمل بالتكنولوجيات النظيفة وإنتاج منتجات صديقة للبيئة، وإنشاء المشاريع الخضراء أو ما يعرف بالمشاريع البيئية.

1. مفهوم المقاولاتية البيئية

ظهرت الكثير من الاجتهادات التي حاولت تعريف المقاولاتية البيئية نذكر منها:

حاول كل من FONROUGE و PETZOLD تعريف المقاولاتية البيئية على أنها " تتعلق باستغلال الفرص المرتبطة بالحماية والمحافظة على البيئة؛ وذلك بطريقة تقييمية؛ فالأداء الجيد لمنظمات الأعمال الحديثة يُقاس بمقدار الفوائد الاقتصادية والاجتماعية وكذا البيئية" (سيخ أيوب، بدون صفحة).

ويعرفها الباحثان Andreas Kuckertz و Marcus Wagner بشكل جد مختصر على أنها " المقاولاتية من أجل التنمية المستدامة". (A Kuckertz and M Wagner; 2010, p 05) كما يُعرفها Lourenco ورفاقه على أنها: "عملية اكتشاف الفرص وإيجادها وتقييمها واستغلالها بغية توفير منتجات مستقبلية تتوافق وأهداف التنمية المستدامة" (Fernando Lourenço et al, 2012, p5)

كما تعرّف على أنها: " تلك الاستثمارات الانتاجية أو الخدمية المرتبطة بالبيئة والتي تهدف إلى توفير منتجات نظيفة (المنتجات الخضراء) التي لا تضر بها، كما تشمل المشاريع الوقائية لتجنب حدوث تلوث بالبيئة أو تدهور أو نضوب في مواردها" (زينب الأشوح، 2003، ص112)

انطلاقاً مما سبق يمكن تعريف المقاولاتية البيئية على أنها عملية اكتشاف الفرص الاقتصادية واستغلالها والاستثمار فيها بطريقة توازن بين الصحة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والمرونة البيئية؛ من خلال السلوك المقاولاتي.

وفي إطار التطور النوعي لهذا المفهوم في السنوات الأخيرة ومع اشتداد حدة الأزمات والصراعات الحاصلة على شتى الأصعدة؛ فهي تهدف أساساً إلى تقديم مقترحات على شكل حلول مستدامة؛ بغرض التقليل من المشاكل المرتبطة بالأبعاد الرئيسية الثلاثة للتنمية المستدامة (المشاكل الاقتصادية، المشاكل الاجتماعية، والمشاكل البيئية)، وهو الأمر الذي لن يكون إلا من خلال الأداء الجيد والفعال للمشاريع والمؤسسات والعمليات المقاولاتية التي تستوجب تبني سياسات وبرامج تتوافق والفكر المقاولاتي من جهة، والتنمية المستدامة من جهة أخرى.

2. دور المقاولاتية البيئية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

ينتج عن التوسع في إقامة المشاريع المقاولاتية وتهيئة المناخ الملائم لتنميتها وتطويرها، آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية، فكلما كان التوجه إلى هذا النمط مدروساً كلما تضاعلت سلبياته واكتسبت آثاره الإيجابية مساحات أوسع على الاقتصاد الوطني المجتمع والبيئة ككل.

ويؤكد "ماكلياند" على أن العامل الرئيسي لتنمية أي بلد ليس المال أو التكنولوجيا، وإنما ذوي الأفكار المقاولاتية (الريادية) والمبتكرة ويؤكد "ماسلو" على أن أهم محرك للنمو الاقتصادي هو توفر المقاولين وأصحاب الأفكار الابتكارية المتميزة، حيث يرى أن أهم شيء يمكن القيام به للأخذ بيد مجتمع غير متقدم ليس توفر 100 اقتصادي أو مهندس أو سياسي متميز، وإنما 100 مبادر وصاحب أفكار مقاولاتية (ريادية) خلاقة.

وفي هذا الصدد يشار إلى أن دعم المشاريع المقاولاتية واستغلال المعرفة التي يتمتع بها الأفراد الراغبين في الاستثمار، لتتوج إلى إبداع معرفي على شكل تكنولوجيايات تظهر على مخرجات مؤسسات المعرفة والمشاريع الاقتصادية والمشاريع الداعمة للتنمية البيئية، لها دور كبير في تعجيل التنمية المستدامة من حيث البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ونجاح إقامة المشاريع المقاولاتية البيئية يحقق الأهداف التالية:

أ. على مستوى البعد الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة:

والتي تعبر عن التوجه الاقتصادي عبر إكتشاف الفرص والعمل على استثمارها بغية الحصول على الأرباح؛ من خلال الانطلاق في مشروع أو مؤسسة جديدة، والميل نحو المخاطرة، وإبداع المنتج، وتسيير الموارد، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية. ويمكن تلخيص دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام في:

(مجدي عوض مبارك، 2009، ص-ص: 41-42):

✓ رفع مستوى الانتاجية في جميع الاعمال والانشطة: ويتحقق ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد من قبل المقاولين أنفسهم في المجتمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى أقل انتاجية إلى مستوى أعلى.

✓ خلق فرص عمل جديدة: فالمقاولين ينتمون للقطاع الخاص في قطاعات ومجالات الأعمال المختلفة التي تشمل الصناعة والخدمات وغيرها، وبأحجام مشاريع كبيرة ومتوسطة وصغيرة في المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث يتيحون الفرصة لتوظيف آلاف العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم.

✓ الاسهام في تنوع الانتاج نظرا لتباين مجالات إبداع المقاولين: اذ تتعدد مجالات ابداع المقاولين في مجالات مختلفة تبدأ من السلع أو المنتجات الكاملة إلى الخدمات والتي تؤدي إلى إضافة قيمة جديدة للمجتمع، وقد يكون هذا الابداع في التكنولوجيا أو في الصناعة أو في الخدمات، أو في الأنشطة والوظائف المختلفة للمنظمة مثل التسويق، والتوزيع، الترويج، أو إعادة هيكلة التنظيم أو إدارته، أو من خلال مدخل جديد للأعمال أو طريقة جديدة في أداء العمل.

✓ زيادة القدرة على المنافسة: وذلك من خلال المعرفة الدقيقة الواعية للبيئة المحلية والبيئة الخارجية، وتطوير أساليب العمل من خلالها والتفاعل معها بايجابية.

✓ **نقل التكنولوجيا:** إذ يقوم المقاولون بنقل أدوات ووسائل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أو القيام بابتكارات تكنولوجية جديدة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص جديدة لهم ولغيرهم من الأفراد في المجتمع تكون مطابقة لاحتياجاتهم من حيث ابتكار منتجات وخدمات جديدة، مداخل جديدة للأعمال، مصادر توريد جديدة للمواد الخام، أساليب عمل جديدة وغيرها.

✓ **التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتميئتها وتطويرها:** أي إحداث تغييرات هامة في المشاريع الاقتصادية القائمة، وإعادة تعريف المشاريع الاقتصادية القائمة، ويشمل ذلك تحويل هذه المشاريع والمنظمات بجعلها أكثر ريادة من خلال التغيير في مجال الأداء وأنظمة الموارد والمصادر، وأنظمة الحوافز، والمكافآت، بالإضافة إلى ثقافة المنظمة، وإعادة صياغة الإجراءات والمعايير المؤسسية فيها.

✓ **إيجاد أسواق جديدة:** يعرف السوق على أنه مجموعة من الأفراد الذين لديهم الرغبة والقدرة لإشباع احتياجاتهم، ويتحقق ذلك بإجراء توافقات جديدة في الموارد والكفاءة في استخدامها لدى المقاول، واستغلال الفرص في السوق، من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق.

✓ **تدعيم الأعمال الإبداعية بواسطة برامج الحاضنات التكنولوجية وتوفير الدعم المالي و القانوني للمستثمرين بغية تدفق الأفكار الإبداعية وتكوين مخزون بشري من رجال الأعمال مما يسهل نقل مخرجات البحث والتطوير من المختبرات إلى الأسواق.**

✓ **دور وأهمية المشاريع المقاولاتية ومزاياها العديدة في المجتمع، مثل رفع مستوى الناتج القومي والدخل القومي والنمو الاقتصادي، وأثارها الاجتماعية الأخرى في الحد من الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة.**

ب. على مستوى البعد البيئي للتنمية المستدامة:

والتي تعبر عن التزام إدارة المؤسسة بمراعاة الجوانب البيئية في عمليات اكتشاف وتقييم وانهاز الفرص الاقتصادية المتاحة في السوق. ومن الملاحظ أن الكثير من المشروعات الصغيرة (المقاولاتية) المعاصرة تتطلع إلى أن تحتل الريادة في مجال الأداء البيئي وتحسن سلوكها البيئي وإدماج الاعتبارات البيئية ضمن رؤيتها الإستراتيجية وأولويات سياساتها التسييرية من خلال البحث عن سبل لترسيخ ثقافة الصداقة مع محيطها أملا في الظفر بمنزلة متميزة في أدائها والتجاوب مع الاشتراطات البيئية التي تفرضها التشريعات المحلية والدولية. ومنها:

✓ **الإنتاج الأنظف:** يعرف بواسطة البرنامج البيئي للأمم المتحدة (PNUE) سنة 1990 بأنه «التطوير المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والترربة عند المنبع، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة». (صلاح محمد الحجار وداليا عبد الحميد صقر، 2016، ص108)

ومن أهم فوائد الإنتاج الأنظف:

- استرداد الموارد الطبيعية عوضا من إتلافها أو إهدارها.
- الاستعمال العقلاني للمواد الأولية خاصة الطاقة والمياه.
- زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج.
- الالتزام بالقوانين البيئية.

والملاحظ لطريقة الإنتاج الأخضر أنها تضيي مجموعة من المراحل على طريقة الإنتاج العادية، بل أن دورة حياة المنتج ستكون مسؤولة اجتماعيا من خلال معالجة المدخلات والمخرجات بحيث لا تؤدي إلى هدر أو تلف بيئي، وفيما يلي مخطط توضيحي: (سامي الصمادي، ص 05)

إعادة الترتيب	عدم الهدر أي الاستغلال العقلاني	إعادة الاستخدام الأيكولوجي	الإحلال أي البحث عن مواد صديقة للبيئة	إعادة التدوير
---------------	---------------------------------	----------------------------	---------------------------------------	---------------

✓ التسويق الأخضر: Green Marketing

بسبب تعرض التسويق الحديث إلى انتقادات عديدة من حيث محاولة خلق حاجات اصطناعية وطموحات وقيم استهلاك مادية لا ضرورة لها، وعلى ضوء التطورات العالمية بدأت العديد من منظمات الأعمال بإعادة النظر بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية في ممارساتها التسويقية، بدأ الاهتمام بنمط جديد عرف بالتسويق الأخضر Green Marketing كمنهج يقدم حلول لتلك الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية، ويتمحور حول الالتزام القوي بالمسؤولية البيئية في ممارسة الأنشطة التسويقية بما لا يتعارض مع الأهداف الربحية للمنظمة. وعليه فهو عملية تطوير وتسعير وترويج منتجات لا تلحق أي ضرر بالبيئة الطبيعية.

وعند تطبيق المشروعات المقاولاتية لمنهج التسويق الأخضر تستند إلى أربعة أبعاد رئيسية، تشمل: (علاء

فرحان طالب وآخرون، 2010، ص-ص: 62-69)

✓ **إلغاء مفهوم النفايات (أو تقليلها):** أصبح التركيز على تصميم وإنتاج سلع بدون نفايات أو بالحد الأدنى (بدلا من كيفية التخلص منها)، وذلك من خلال رفع كفاءة العمليات الإنتاجية. أي أن المهم هو ليس ما يجب أن نفعله بالنفايات، بل كيف ننتج سلعا بدون نفايات.

✓ **إعادة تشكيل مفهوم المنتج:** يتمثل في مواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الالتزام البيئي، بحيث يعتمد الإنتاج بشكل كبير على مواد خام غير ضارة بالبيئة، واستهلاك الحد الأدنى منها، فضلا عن ضرورة تدوير المنتجات نفسها بعد انتهاء المستهلك من استخدامها، وخاصة المعمرة منها، لتعود إلى مصنعها بالنهاية حيث يمكن تفكيكها وإعادةتها إلى الصناعة مرة أخرى (ضمن حلقة مغلقة). أما التغليف، فيعتمد على مواد خام صديقة للبيئة وقابلة للتدوير.

✓ **وضوح العلاقة بين السعر والتكلفة:** يجب أن يعكس سعر المنتج تكلفته الحقيقية أو يكون قريباً منها . وهذا يعني أن سعر السلعة (التكلفة الحقيقية على المستهلك) يجب أن يوازي القيمة التي يحصل عليها من السلعة، بما في ذلك القيمة المضافة الناجمة عن كون المنتج أخضر .

✓ **جعل التوجه البيئي أمراً مربحاً:** لقد أدركت العديد من المنظمات أن التسويق الأخضر يشكل فرصة سوقية قد تمنح المنظمة ميزة تنافسية ولربما مستدامة. خاصة مع تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين وتحولهم التدريجي إلى مستهلكين خضر وبالتالي سيكون هذا التوجه أمراً مربحاً خاصة في المدى الطويل .

ثالثاً: تجارب دولية ووطنية ناجحة في استدامة مشاريعها المقاولاتية

إن قضية حماية البيئة من التلوث وأخطاره المحدقة أصبحت من أهم القضايا المصيرية التي تواجه البشرية لذلك فهي تعتبر عامة ومصيرية يجب أن لا تترك للحكومات وحدها أو للمختصين وحدهم للنظر فيها ومعالجتها، فكل فرد في المجتمع مسؤول وعليه أن يشارك في دفع الأذى عن البيئة، كل في موقعه وبقدر استطاعته. كما للمؤسسات دور في ذلك بابتكارها مبادرات صديقة بالبيئة وتنفيذ مشاريع مقاولاتية بيئية تهدف لتحقيق الاستدامة. وفيما يلي عرض لبعض التجارب الدولية والمحلية لمشاريع بيئية ناجحة.

1. تجربة السويد في مشاريع إعادة تدوير النفايات

أصبحت عملية إعادة التدوير في السنوات الأخيرة من أهم القضايا التي دخلت حيز العمل البيئي، وذلك لما لها من أهمية كبرى في التنمية الاقتصادية وتوفير الميزانيات المخصصة للدول <http://www.alkhaleej.ae/alkhaleej/page/d94bca63-871c-45cb-b450c3fc39c9d03c#sthash.ovhZq788.dpuf> باعتبارها صناعة قائمة بذاتها تخلق مناصب شغل وتحرك عجلة الاقتصاد، وتعتبر قيمة مضافة كما هو الحال بالنسبة للسويد وغيرها من الدول الأوروبية الأخرى على غرار هولندا وألمانيا وفرنسا.

وإعادة التدوير يمكن أن يشكل أحد الحلول السحرية بل الجذرية التي لا تسعى فقط لحل مشكلة بل أيضاً لخلق وإبداع تكنولوجيا لصناعة منتجات أخرى آمنة تشكل المخلفات المواد الأولية لها، والاستثمار في هذا المشروع الصغير يمثل قيمة مضافة حقيقية للنتائج القومي للدول وفق معظم الدراسات التي أجريت لهذا الغرض وذلك بحث الشباب على ممارستها ودفع المجتمع لتغيير النظرة الدونية لها بالتوعية من خلال وسائل الإعلام المختلفة عن مخاطر ترك النفايات على حياة الإنسان والإشادة وتعظيم دور الشباب في بناء مجتمعاتهم الصحيحة و الأمنة من خلال تطبيق تكنولوجيا إعادة التدوير (إبراهيم حسين حسني، 2017، http://grenc.com/show_article_main.cfm?id=25638)

والسويد من البلدان التي فعلت ذلك بإقامة مشاريع مقاولاتية بيئية تشجع هذا النوع، فهي قد لا تحتل المركز الأول بالنسبة لإعادة تدوير نفاياتها التي تبلغ نحو 4.5 ملايين طن سنوياً، إلا أن ما يتبقى من نفاياتها للطمر يبلغ فقط نسبة 1%. وقد حلّ هذا البلد في المرتبة السادسة بين البلدان الأكثر

تدويراً للنفايات بنسبةٍ تقارب 50% بعد هولندا وسويسرا (51%)، بلجيكا (58%)، ألمانيا (62%)، والنمسا (63%)، بحسب وكالة البيئة الأوروبية EEA .

وتتبع السويد عملية فرز النفايات من المصدر، ما يساعد في إعادة تدوير نحو 50% من النفايات في البلاد، وفقاً لصحيفة "هفينغتون بوست Huffington Post الإلكترونية". وما يتبقى، يتم استخدامه في المحارق الصحية المتطورة التي تساعد في توليد طاقة كهربائية تكفي حاجة نحو 300 ألف منزل، وفي تسخين المياه التي تؤمن التدفئة لما يقارب المليون منزل. هذا الأمر دفع بالسويد إلى استيراد نحو 700 ألف طن من النفايات من بلدانٍ أخرى لتأمين "الوقود" اللازم لتشغيل محطات الطاقة. ونجح هذا البلد في الحد من المطامر منذ عام 2005، إذ وفقاً لتوقعات "لجنة المناخ" السويدية، فإن حرق النفايات لتوليد الطاقة بدل طمرها سيخفض الانبعاثات بنسبة 99% بحلول عام 2020

تجربة شركة نوكيا في مجال المشاريع البيئية:

تعد نوكيا شركة رائدة على مستوى العالم في مجال صناعة الاجهزة المحمولة، ومع الريادة تعظم مسؤوليتها، ولذا فهي تتطلع إلى أن تحتل الريادة كذلك في مجال الأداء البيئي. تأمل الشركة في أن تتواجد في عالم يمكن للجميع فيه الاسهام في تحقيق التنمية المستدامة، ومع زيادة انتشار الاتصالات اللاسلكية والمحمولة زادت أهمية هذا الهدف إلى حد كبير، وعليه تبذل الشركة قصارى جهدها للحد من التأثير السلبي لمنتجاتها وعملياتها، كما أنها تتعاون مع مورديها لتحسين الأداء البيئي لسلسلة الإمداد الخاصة بها.

يقوم العمل البيئي لشركة نوكيا على التفكير على مستوى دورة الحياة، وهو ما يعني أنها تستهدف تقليل التأثير البيئي لمنتجاتها على مدار عملياتها، بدءاً من استخراج المواد الأولية ونهاية بعملية إعادة التدوير ومعالجة النفايات واستعادة المواد المستخدمة. وعموماً ينصب تركيز جهود شركة نوكيا البيئية على ثلاثة محاور أساسية نوردتها تباعاً كما يلي: (الطيب الوافي، 2011، ص-ص: 143-146)

✓ **إدارة الموارد:** تعمل شركة نوكيا عن كثب مع مورديها وتطالب بايضاح شامل للمواد التي تستخدمها في أجهزتها، إذن فعملها يقوم على المبدأ الوقائي، كما أنها تهدف إلى مواصلة التقليل من كمية المواد التي تثير قلقها. وأضاف إلى ذلك عملها على استكشاف الفرص المواتية لاستخدام مواد جديدة أكثر ملائمة للبيئة، مثل المواد البلاستيكية الحيوية أو المعادن والمواد البلاستيكية المجددة.

✓ **فعالية استهلاك الطاقة:** تحرص الشركة على استخدام أقل قدر ممكن من الطاقة، كما أنها تعمل على تقليل استهلاك عملياتها للطاقة، وذلك من خلال اتفاقها مع مورديها على أهداف فعالية استهلاك الطاقة.

✓ **الاسترجاع وإعادة التدوير:** وذلك من خلال زيادة وعي المستهلكين بإعادة التدوير، حيث توفر عملية إعادة تدوير فائقة في جميع الأسواق وتشجع على إعادة تدوير الأجهزة المستخدمة من خلال مبادرات

وحملات خاصة، إن الأساس الذي تقوم عليه برامج الاسترجاع المقدمة من نوكيا هي مراكز تجميع الأجهزة المستخدمة والمتواجدة في 5000 مركز عناية لشركة نوكيا في 85 بلد.

2. تجربة مشروع "الجزائر البيضاء" بالجزائر

إن المشاكل المتعلقة بنقص النظافة ووجود الأوساخ، بدأت تشكل ظاهرة مقلقة في الأوساط الحضرية وشبه الحضرية عبر ربوع الوطن، فبعض البلديات تواجه صعوبة في هذا المجال وتتخلى أكثر فأكثر عن واجب تنظيف المحيط، والنفايات المنزلية لا تجمع بشكل منتظم من طرف مصالح التنظيف للأحياء والمواطنون يرمون نفاياتهم في أي مكان، لذلك فقدت أحيائنا نظافتها وجمالها ولم تعد الجزائر بيضاء كما كانت عليه سابقا. نتيجة لذلك وتطبيقا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية الهادف إلى تحسين بيئة المواطن الجزائري، تم إبرام اتفاقية بين وزارة تهيئة الاقليم والبيئة ووزارة التشغيل والتضامن الوطني في جوان 2005، نتج عنها ميلاد مشروع "الجزائر البيضاء". يكتسي المشروع أهمية بالغة على الصعيد البيئي والاقتصادي والاجتماعي (وزارة تهيئة الإقليم والبيئة، ص 63).

- استحداث مؤسسات مصغرة تضامنية من أجل تنظيف الاحياء وصيانة المساحات الخضراء؛
- تحسين نوعية الحياة بمكافحة التلوث البيئي؛ وتطوير المساحات الخضراء ومساحات الترفيه؛
- حماية المواطن من الأمراض الناتجة عن تدهور الوسط المعيشي بتوفير محيط صحي ونظيف؛
- نشر الثقافة البيئية في أوساط المواطنين وتنمية روح المواطنة الايكولوجية لديهم؛
- تنظيف الاحياء عن طريق جمع ونقل النفايات المنزلية؛
- الادماج الاجتماعي والمهني للشباب بدون عمل (الشغل الأخضر)، وكذا خلق نشاطات مدرة للأرباح لفائدة هؤلاء الشباب وهو ما يعني تخفيض معدلات البطالة؛
- تحسن الدخول الفردية للمواطنين ومن ثم في القدرة الشرائية مما يؤثر ايجابا على الدخل الوطني؛
- مساهمة عملية الرسكلة للمواد القابلة للتثمين، في التقليل من كمية النفايات التي يتم اخلاؤها نحو المزابل وبالتالي تخفيض التلوث الجمالي للمناظر الطبيعية ومختلف الانبعاثات والغازات السامة المنبعثة منها، كما أن إعادة استغلال هذه المواد سيؤدي إلى اقتصاد لا بأس به في المواد الأولية.

أما الإجراءات المتخذة في تنفيذ هذا المشروع فقد كانت وفق المراحل التالية: (Voir , 2005, p02)

- ✓ **تحديد محيط التدخل (مناطق إنجاز المشروع)** من طرف اللجنة البلدية المشرفة وإعداد البطاقة الفنية من طرف المصالح المعنية والتي تشمل على المبلغ المرصود للمشروع (الذي لا يجب ان يتجاوز 700000 دج بالنسبة للمشاريع التابعة لجهاز أشغال المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO)، مدة إنجاز المشروع التي تقدر بثلاثة أشهر (بالنسبة للمشاريع غير المدرة للأرباح)، الأشغال المقرر إنجازها (حسب بيان كمي وتقديري)، عدد العمال يتراوح بين 06 إلى 10 عمال.

✓ اختيار المقاول الصغير والعمال: ينبغي على العمال أن يكونوا مقيمين بالحي أو البلدية التي ينفذ فيها المشروع.

✓ مرافقة المقاول الصغير: من أجل تسهيل المساعي الإدارية له، يجب على رئيس البلدية مرافقته.

✓ فتح الورشات ومتابعة الأشغال بها: حيث تتكفل المصالح التقنية للبلدية ومكتب الدراسات بالمتابعة التقنية للأشغال، بزيارات وعمليات تفقد للورشات وتضع تأثيراتها على جداول المنجزات ووضعيات الأشغال.

✓ تسديد وضعيات الأشغال: وهي آخر مرحلة من مراحل انجاز مشروع " الجزائر البيضاء"، حيث يتم فيها تسديد بيانات الأشغال على أساس ملف مالي مرسل من طرف مديرية النشاط الاجتماعي للفروع المكلفة بالتمويل. والتي كانت من طرف ثلاث وكالات وطنية وهي:

• وكالة التنمية الاجتماعية ADS: وتمول المشاريع غير المدرة للأرباح.

• الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: وتمول المشاريع المدرة للأرباح عندما تكون تكلفة المشروع أكبر من 400000 دج.

• الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: وتمول المشاريع المدرة للأرباح عندما تكون تكلفة المشروع تتراوح ما بين 50000 دج إلى 400000 دج.

الخاتمة:

من خلال ما تطرقنا إليه يمكن القول بأن تشجيع مؤسسات الأعمال المقاولاتية الحديثة يجعلها تقف على مفترق طرق: إما أن تتكيف مع ما يحدث من تغيرات عالمية وتندمج في الجو الحديث، وإما أن تبقى بعيدة عن ذلك وبالتالي تهمش. ولهذا كان لزاما عليها أن تتعلم كيف تتعامل مع المتغيرات الجذرية التي يشهدها الاقتصاد العالمي خاصة القدرة على التعامل في بيئة عالمية ذات تنافسية عالية تحمل على عاتقها مسؤولية حماية البيئة، من خلال وضع رؤية إستراتيجية واضحة تمكنها من اكتشاف أهمية الفرص وتجنب التهديدات لتتمكن من البقاء وتحقق النمو في هذه الأسواق. وذلك عن طريق الإبداع والتميز الذي يمدّها بتفوق تنافسي في مواجهة المشاكل البيئية الحالية سواء أكان على المستوى العالمي أو المحلي، لأن المنافسة لم تعد ممكنة على أساس خفض الكلفة وحسب، ومفتاح النجاح هو الابتكار لمبادرات صديقة للبيئة مستدامة تحقق ما يعرف بالتنمية الخضراء (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).

وعليه قمنا بتقديم مجموعة من الإقتراحات كانت كما يلي:

▪ ضرورة الاهتمام بالتنمية ونشر روح المقاولاتية بين مختلف أفراد المجتمع لإنشاء مشروعاتهم الخاصة من خلال تشجيعهم على روح الابتكار والتميز.

- نشر مبادئ المقاولاتية في المؤسسات القائمة بهدف تشجيع المؤسسات في حد ذاتها على مساعدة عمالها في هذا المجال.
- ضرورة الاستثمار في المشاريع المقاولاتية البيئية لما لها من أهمية بالغة في الاقتصاد وزيادة الناتج الوطني، وما تفرضه بيئة الأعمال اليوم في ظل مفهوم التنمية المستدامة، على غرار مشروع إعادة تدوير المخلفات (النفايات) الذي يعتبر مشروعاً مربحاً وفي نفس الوقت ذو أبعاد بيئية.

قائمة المراجع والهوامش:أ - المراجع باللغة الأجنبية:

1. نعمة عباس الخفاجي: الريادة الاستراتيجية - المظلة الأصول والقيمة، مداخله مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والابداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة الزيتونة، الأردن، أيام 15 و16/03/2005، ص 04.
2. مجدي عوض مبارك: الريادة في الأعمال - المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية-، ط 1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009، ص17.
3. سعاد نائف برنوطي: إدارة الأعمال الصغيرة -أبعاد للريادة - ، ط1 ، دار وائل للنشر، الأردن، 2005 ، ص 28 .
4. بنونة شعيب وخلوط عواطف: أثر تطبيق تكنولوجيا المعلومات في تحقيق ريادة المنظمات الحديثة، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص03.
5. خلوط عواطف: المنظمات الريادية وطريقها نحو تحقيق جدارة ديناميكية تنافسية، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص03.
6. بلال خلف السكارنة: الريادة و إدارة منظمات الأعمال، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص19
7. دباح نادية: دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها (2000-2009)، مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماجستير إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2011/2012، ص27.
8. زايد مراد: الريادة الإبداع في المشروعات الصغيرة و المتوسطة"، الملتقى الدولي حول المقاولاتية : التكوين وفرص الأعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، أيام 07/06 أبريل 2010 ، ص 09.
9. فايز جمعة صالح النجارو عبد الستار محمد العلي: الريادة و الأعمال الصغيرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص15.
10. طاهر محسن الغالبي ووائل محمد إدريس: الإدارة الاستراتيجية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص 561.
11. مسيخ أيوب: الحاكمة المؤسسية ركيزة أساسية لتبني المقاولاتية المستدامة"، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، جانفي 2017، بدون صفحة.
12. زينب الأشوح، الأطراد والبيئة ومدولة البطالة، دار غريب، القاهرة، 2003، ص112.

13. مجدي عوض مبارك، " الريادة في الاعمال -المفاهيم والنماذج والمداخل العلمية-"، الطبعة الأولى،عالم الكتب الحديث، الاردن، 2009، ص 41-42.
14. صلاح محمد الحجار وداليا عبد الحميد صقر: نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية، ط1 ، دار الفكر العربي، 2006 القاهرة، ص 108.
15. سامي الصمادي: التسويق الأخضر- توجه العالم في القرن الحادي والعشرون-"، ص 05.
16. علاء فرحان طالب وآخرون: فلسفة التسويق الأخضر، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 62-69.
17. إبراهيم حسين حسني: تكنولوجيا إعادة التدوير إستثمار ناجح وعلاج لبطالة الشباب، تاريخ الإطلاع 2017/03/05، على الموقع: http://grenc.com/show_article_main.cfm?id=25638
18. الطيب الوافي: الريادة في الأداء البيئي - شركة نوكتا نموذجا، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة ورقلة، 2011، ص ص 143-146.
19. وزارة تهيئة الإقليم والبيئة: تقرير حول حالة ومستقبل البيئة في الجزائر، ص 63.

ب- المراجع باللغة الأجنبية:

1. Voir : Ministère de l'Emploi et de la Solidarité Nationale : Arrête portant création et installation du comite de pilotage du projet" blanche Algérie", n°:48, Algérie, 13/06/2005, P 02.
2. Ministère de l'Emploi et de la Solidarité Nationale : Guide Méthodologique de l'opération" Blanche Algérie", Algérie, Février 2006, P 03
3. Ministère de l'Emploi et de la Solidarité Nationale : Procédures relatives au projet "blanche Algérie" , Alger, 2005, pp 06, 07.
4. A Kuckertz and M Wagner: "The influence of sustainability orientation on entrepreneurial intentions—Investigating the role of business experience", Journal of Business Venturing 25 (2010), p: 525.
5. Fernando Lourenço et al: "Promoting sustainable development: The role of entrepreneurship education", International Small Business Journal, April 24, 2012,p:5.
6. Alain Fayolle, Le Métier de créateur d'entreprise, éditions d'organisation, Paris, 2003, p:17.